

كلمة دولة قطر

خلال الدورة (107) للمجلس التنفيذي من الفترة 8 – 11 أكتوبر 2024م

لاهاي - هولندا

يلقيها

سعادة الدكتور/ مطلق بن ماجد القحطاني

سفير دولة قطر لدى مملكة هولندا

وممثلها الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس الوفد المشارك في أعمال الدورة

السيد الرئيس /

السيد المدير العام /

السيدات والسادة أعضاء الوفود المحترمين

يطيب لي بداية أن ننتهز هذه المناسبة لأشكر سعادة رئيس المجلس التنفيذي السيد اندريس بارال، وسعادة المدير العام للمنظمة السيد فرناندو آرياس، وسكرتارية المنظمة والفريق الفني على الجهود التي قاموا بها خلال الدورة السابقة للمجلس، ونتطلع في هذه الدورة الى مناقشات بناء ونتائج إيجابية، وبما يخدم مصالحنا المشتركة، ويعزز من دور المنظمة في تحقيق أهدافها.

السيد الرئيس /

شهد العالم، وبالاخص في منطقتنا خلال فترة الدورتين السابقة والحالية احداثاً مؤلمة لا يمكن اغفالها، أعنفها العدوان السافر الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة عبر القصف المتواصل باستخدام مختلف أنواع الأسلحة والقنابل والمتفجرات المحرمة التي تلقيها على رؤوس الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ، والذي نشهد اليوم مرور عام كامل على هذه العدوان.

إن هذا العدوان الأشد همجية على غزة، إضافة للاعتداءات المتصاعدة على لبنان، يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف والشرائع الدولية، بما في ذلك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي هي جزء لا يتجزأ من القانون الدولي، ويشكل جريمة إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يجب المعاقبة عليها.

ومن هنا فإننا نؤكد من جديد دعمنا لطلب دولة فلسطين، الذي قدم إلى الأمانة الفنية للمنظمة، لتحقيق في استخدام اسرائيل للأسلحة الكيميائية، وإيجاد الوسائل المناسبة لمثول مستخدمي هذه الأسلحة الكيميائية أمام العدالة الجنائية الدولية، لتحقيق العدالة للضحايا والناجين من هذه الجرائم الوحشية.

السيد الرئيس/

لقد اطلعنا على التقرير السنوي للمدير العام للمنظمة، بشأن تنفيذ خطة العمل لتحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإننا ندعم بقوة مساعي المدير العام والأمانة الفنية للمنظمة وجهودهما المبذولة في هذا الشأن، ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو الدول وعلى وجه الخصوص إسرائيل للانضمام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لمنعها من استخدام هذه الأسلحة المحظورة، ولجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس/

إن التحديات التي تواجهها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مكافحة الإرهاب الكيميائي يمكن تلخيصها في مسألتين أساسيتين: التحدي الأول القدرة على الوقاية من التهديد الإرهابي باستخدام هذه الأسلحة وتحديد مسؤولية مرتكبي هذا النوع من الهجمات الإرهابية الكيميائية ومساءلتهم، بينما يتمحور التحدي الثاني حول الكيفية التي يمكن للمنظمة ان تواكب من خلالها التحديات الناشئة عن التكنولوجيا الجديدة كتقنيات الذكاء

الاصطناعي، واستخدامها من قبل الدول غير الأطراف في الاتفاقية،
والجماعات الإرهابية الأخرى.

إن مكافحة الإرهاب الكيميائي يتطلب اتباع نهج شامل يجمع بين الأطر
التنظيمية القوية والتكنولوجيا المتطورة، والتوعية العامة والجهود المنسقة،
للحد من مخاطر وتأثير الهجمات الكيميائية.

ان بناء القدرات و سن التشريعات الوطنية اللازمة وتبادل المعلومات
الاستخباراتية وتطوير أفضل الممارسات وتحديد المسؤولين عن مرتكبي هذه
الجرائم الإرهابية، مسألة في غاية الأهمية لمواجهة هذه المخاطر، لذا فإننا
ندعو الدول للوفاء بالتزاماتها وفق قراراتي مجلس الأمن 1540 و 2663
في هذا الشأن.

السيد الرئيس/

لقد اطلعنا على تقرير المدير العام الأخير بشأن التقدم المحرز في القضاء
على الأسلحة الكيميائية السورية، والإحاطة التي تم تقديمها حول حالة
الأنشطة المتعلقة بسوريا، وعليه فإننا نشكر الجهود المبذولة من قبل الأطراف
المعنية ونحثهما على تعزيز تعاونهما لاستئناف عمليات التفتيش المؤجلة،
و ضمان معالجة جميع المسائل المتعلقة على وجه السرعة وفقاً للالتزامات
المنصوص عليها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس ذات
الصلة.

السيد الرئيس /

إن الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا تشكل تهديداً للأمن والسلام الدوليين، وأمن واستقرار المنطقة، وأصبحت جزءاً من المناقشات الدائرة في هذا المجلس، ونؤكد من جديد بأنه لا يوجد خيار عسكري لحل هذا الصراع وإنما من خلال المفاوضات. وفي هذا الإطار فإننا ندعم جهود المنظمة لتعزيز التحركات الدولية لإيجاد حل سلمي بوصفه الحل الأنسب لهذه الأزمة وتوفير المساعدة والحماية من استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها، ومتابعة الطلبات الفنية المقدمة بهذا الخصوص تماشياً مع الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن.

السيد الرئيس /

تلعب التكنولوجيا الناشئة والذكاء الاصطناعي، دوراً حاسماً في تعزيز فعالية وكفاءة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في التخلص من الأسلحة الكيميائية والحد من انتشارها، من خلال تحسين دقة وسرعة التفتيش والتحليل، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير استراتيجيات جديدة للتعامل مع التهديدات الكيميائية.

إننا نشتم دور المدير العام والأمانة الفنية للمنظمة بشأن مراجعة التطورات العلمية والتكنولوجية، التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ونتطلع بإيجابية إلى النتائج المنبثقة عن المؤتمر الذي ستنظمه المملكة المغربية والأمانة الفنية خلال هذا الشهر، حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس /

وفي الختام، نؤكد بأن دولة قطر، ستبقى على الدوام عضواً فعالاً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي هذا المجلس وبما يحقق اهدافنا المشتركة، وسنستمر في التشاور مع الأمانة الفنية للمنظمة لفتح مزيدٍ من آفاق التعاون والتنسيق. كما نثمن الجهود التي تقوم بها رئاسة المجلس في إنجاح هذه الدورة، متمنين للجميع كل التوفيق والنجاح.

(ارجو اعتبار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق الدورة، ونشرها على صفحة المنظمة ومنصة

(Catalysts

شكراً السيد الرئيس.